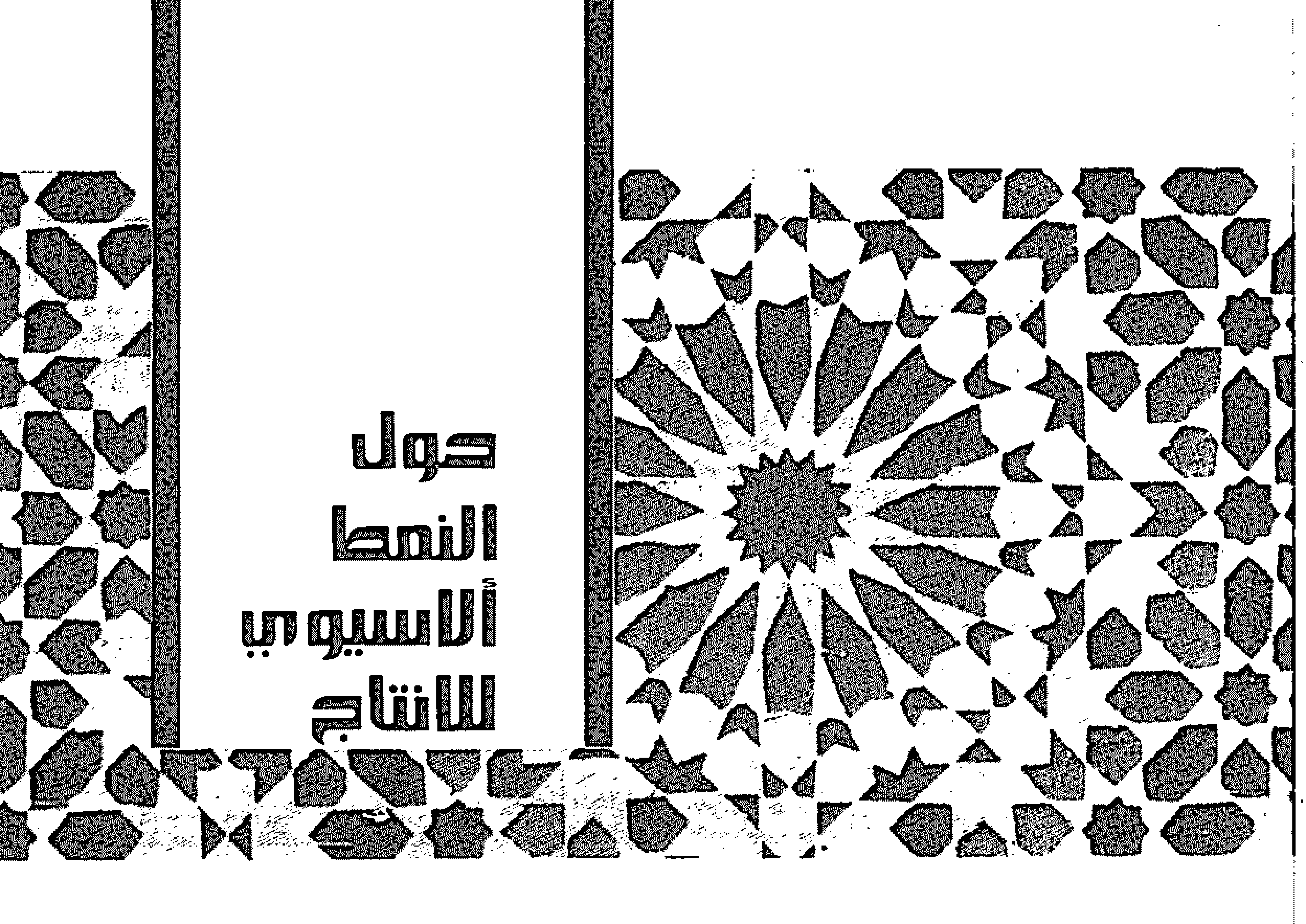


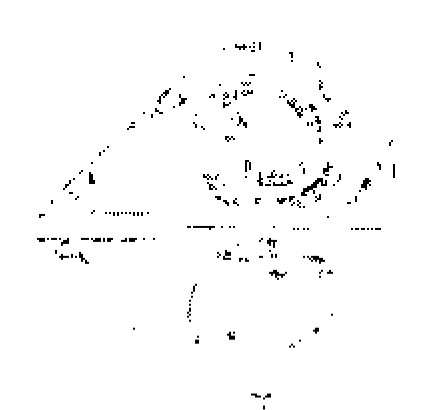
تاريخ النظام المغربي حتى الخلافة الفاطمية

احمد صادق سعد

عندما فتح جوهر الصقلي مصـــر عام ٩٦٩م، لم يلق جيشه مقاومة تذكر، بل رحب به ممثلو المصريين بعد أن أعطاهم القائد الفاطمي أمان. وفي رأينا أن التوافق السريع الــذي حدث بين الفئات العــليا من السكان المصريين وبين خلافة القيروان عاد إلى أن هــذه كانت رمزا لعــلاقات اجتماعية وسياســية لا تختلف في صلبها عن تلك التي كان يتسم بها التكوين المصـري، وان فارقتها في ظلال هامة. ولقد كان ذلك التشابه هو الــذي مكن الخــلافة الفاطمية من مصر. أما الاختلاف، فكان السبب في الازدهار المصري في العصـــر الفاطمي الاول.



مثل مصر، تشمل أقاليم المغرب الكبير (تونس والجزائر والمغرب الحالي) أراضي زراعية الى جانب مناطق صحراوية واسعة. ولكن لا يوجد فيها نهر ذو فيضان دوري منتظم مثل النيل. وفوق أوجه التشابه والاختلاف الطبيعية هـــذه، أضيف تراث اقتصادي واجتماعي وتاريخي ربط بين مصر والمغرب بأمور مشتركة في نفس الوقت الذي كان يباعد بينها بأوجه متباينة.



أولاً- النمط الآسيوي في المغرب

أ- نجد العنصر الاول للنمط الآسيوي في التناقض بين الصحراء والحضر (٢)

ففي العهد الذي سبق الفاطميين، كان سكان المغرب يتكونون أساساً من البربر، وتمتد أرضهم من واحة سيوة المصرية وبلاد برقة شرقاً الى المحيط الاطلسي غرباً، ومن شواطىء البحر الابيض شمالاً الى الصحراء الكبرى جنوباً. وكثير ما أطلق الكتاب العرب عليها اسم «جزيرة المغرب» وقد عرف سكان وادي النيــل غارات البربر (الليبو أو الليبيين) في زمان الفراعنة، ولكن أغلب موجاتهم العادية كانت طوال التاريخ تبدأ من الصحراء متجهة الى هضاب

الشمال الخصبة في المغرب.

وكانت قبائل البربر تنقسم منذ زمن طويل الى مزارعين مستقرين، وقبائل منتجعة شبه رحل (مزارعين ورعاة) وثالثة رحل (رعاة). وقد ترتب على التفتت الاقليمي الجغرافي لبلاد المغرب، وعلى عدم وجود انهار كبرى فيها قابلة للملاحة أن تبقى العلاقات بين القبائل وبعضها قليلة وصعبة، مما أثار العراقيل أمام قيام أي سلطة سياسية موحدة في المغرب الكبير في العصور السابقة للفواطم. واشتهرت قبائل الصنهاجة المنتجعة بمزارعها وغاباتها ومراعيها الدسمة وصناعاتها الحرفية في المراكز الحضارية. ولبطونها قطعان تملكها ملكية جماعية، وبينها علاقات نقدية وتبادل تجاري الى حد ما رغم ان المواصلات بين القرى («الدشرة») قليلة وصعبة لمرورها على جبال مسالكها وعرة. وطبقاً للرواة العرب، كانت الصنهاجة (وكتامة من بطونها) تفتخر بانتمائها الى أصل غير بربري، وتدعي أنها تنحدر من مهاجرين يمنيين من حمير الزراعية.

أما قبائل زناتة، فكانت بلادها أحراشاً شبه صحراوية تتخللها الواحات التي تحط فيها القوافل رحالها، وأشهر هذه الواحات تلمسان وتاهرت. ومنابع المياه فيها ملك القبيلة كلها.

ولقد كانت النشاطات الاقتصادية للقبائل المستقرة تجد تكاملاً في دور القبائل الرحل. فالرعاة يأتون بالصوف واللحم، ويقدمون المحاربين المرتزقة الذين كثيراً ما يدافعون عن المدن والمراكز الحضارية لحساب اهاليها المستقرين. وبالمقابل، فهؤلاء لا يعطونهم فقط القمح والشعير والمنتجات المصنوعة، بل يوفرون أيضاً التربية الدينية والثقافية اللازمة لمشايخ البطون المتجولة.(٣) وتتخلل العلاقات الاقتصادية الهادئة بين الطرفين الخلافات المسلحة التي يحاول فيها كل منهما أن يفرض ارادته بالعنف على الطرف الآخر.

فبين صنهاجة وزناتة حروب طويلة تدافع فيها القبائل الاولى عن ممتلكاتها في وجه هجمات الجياع من القبائل الثانية.

وقد ذكر ابن خلدون في كتابه «تاريخ البربر» عدداً من القبائل اليهودية في المغــرب، منها مثلاً الجراوة والنفوسة في افريقيا (تونس)، والفندلاوة والبهلولة الخ. وعند الفتح العربي، تزعمت امرأة يهودية المقاومة البربرية، وهي المشهورة «بالكهينة»، وكانت تنتمي إلى الجراوة. غير أن هذه القبائل اليهودية لم تتميز بدور اقتصادي مختلف عن القبائل الأخرى. ولذلك لم يخصها الرواة بذكر خاص سوى القليل.

وجدير بالملاحظة على العموم أن الصراع المسلح بين السكان المستقرين في الحضر وبين البدو الرحل ظاهرة بارزة ومتكررة في المغرب عنها في مصر، لتداخل المناطق الصحراوية في الجبال بالمساحات المزروعة في الوديان المغربية. في حين أن وادي النيل يفصل بصورة قاطعة بين المنطقتين. وقد ترتب أيضاً على هذا الاختلاف الطبيعي أن الطرق التجــارية والمواصلات العسكرية والادارية في مصر تستطيع على الأغلب أن تجري بعيدة عن منال البدو، الأمر الذي يصعب تحقيقه في المغرب. ولذلك نرى البدو البربر لا يقومون فقط بالتجــارة هم أنفسهم، بل يستطيعون أن يفرضوا أتاواتهم ورسومهم على التجارة العابرة(٤).

ولمدة طويلة جداً، كانت للقبائل البدوية اليد العليا في الحكم السياسي. ومعروف أن الجنــود البربر اشتركوا في نهب روما عام ٤٥٥م. ويصف ابن خلدون البدو البربر باعتبارهم أصحاب السلطة والمسيطرين على الفقراء الذين يزرعون الأرض. ولذلك لا يجد سكان الحضر والقبائل المزارعة الكبيرة من وسيلة للدفاع الا بالاستناد الى سلطة مركزية قوية. وكان هذا عاملاً مهماً في حياة تونس السياسية بالذات. لأن الزراعة والنشاط الحضري يخصان اكثر من نصف سكانها منذ قرطاجنة والرومان. وفي الفترة السابقة لظهــور الفاطميين، نرى الزعيم الصنهاجي «مناد» يساند أمير الأغالبة لأنه يتلقى بدوره المساعدة منه في وجه البدو(٥).

ب- العنصر الثاني للنمط الآسيوي: المشتركات الفلاحية والبدوية

احتفظت هذه المشتركات بحيويتها الى ما بعد الاحتلال الفرنسي. فالكتاب المحدثون يسجلون أن البربر كانوا يعيشون جماعات وفي مستوى منخفض(٦) ويقول ابن خلدون أنهم يقتدرون على توفير وسائل المعاش لأنفسهم بالقدر الذي يحفظ الحياة دون مزيد عليه... وفي «كتاب البلدان»، يقص لنا ابن الفقيه الهمزاني اسطورة الأسكندر في المغرب حيث التقى بقبيلة تسووية من اليهود يسميهم «البرجمانيين». فقالوا له: «اننا أناس مساكين ليس لنا أموال، ولا للملوك في أرضنا أرب... وما فينا أحد أغنى من الآخر»(٧)...

وكانت الوحدة الاجتماعية الصغرى لدى البربر هي «الموقد»، وهي تجمع العشيرة أو الأســرة «الممتدة»، ويرتبط أفرادها بعلاقة الدم الحقيقية أو الصورية، وتسمى هذه العشــيرة «الاخس» أو «الخروبة». ويجتمع عدد من المواقد في قرية فلاحية أو «دوار» بدوي. وتشكل مجموعة من القرى أو الدور وحدة سياسية أو دويلة اتحادية صغيرة. أما القبيلة الأم، فهي رباط بين عدد من هذه الأقســام، ولكنه رباط غير وثيق ومؤقت، وكثيراً ما ينفك في الظروف الخطيرة وخاصة في الحرب التي تقع بصورة متكررة.

والحق أن كل دوار أو قرية كانت عبارة عن جمهورية مستقلة، يتقيد أعضاؤها بقيود الأخلاقيات الجماعية والتضامن. فهم ملزمون بسخرة مشتركة (تسمى «تويزى») لسد احتياجات القرية العامة مثل بناء أحد المنازل واقامة الاجران والصوامع العامة التي تحفظ فيها المحاصيل المشتركة، والتي تستعمل ايضاً كقلاع في حالة التعرض للهجوم الخارجي[٨].

وقد ظهرت الملكية الفردية الخاصة للأرض الزراعية منذ القرن الثالث ق.م. على الأغلب، وخاصة في تونس. ولكن القبائل الرحل وشبه الرحل أبقت على الملكية المشتركة. وفي عام ١٩٥٧ كان ما يزال في تونس ثلاثة ملايين هكتار (ما يقرب من ٧ مليون فدان) من الاراضي الجماعية[٩]. وفي المناطق الغربية (المغرب الحالي) يوجد تمييز بين الاراضي الزراعية («بلاد الحرث») واراضي الرعي («بلاد المراعي»)، فحشائش هذه الأخيرة مشتركة للجميع حتى الآن[١٠]. أما المغرب الأوسط (الجزائر الآن)، فقد بقيت فيها آثار الملكية العقارية القبلية والعائلية قوية الى أواخر القرن التاسع عشر[١١]. فأفراد العشيرة كانوا يستفيدون من المراعي والغابات بصورة مشتركة. أما الارض الزراعية، فالاسرة هي التي تنتفع بها، ولأفراد العشيرة - بل القرية كلها في بعض الأحيان - حق في الارث في حالة وفاة شيخ الاسرة.

وفي «المقدمة»، نرى ابن خلدون يعتبر «البادية أصل العمران» ... و«ان أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر»[١٢]. ويبدو ان الشكل البدوي للمشترك هو الذي فرض نموذجه في المغرب، رغم وجود الملكية الخاصة. إلا ان هذه كانت موجودة في داخل اطار الحياة المشتركة لا خارجها. ويتميز هذا الشكل بالانفصال بين الرعي والزراعة كنشاطين مستقلين، وببقايا شديدة للامومية Matriarcat لدى بعض القبائل (الطوارق)، مع تمتع المرأة بحرية نسبية، وقلة انتشار تعدد الزوجات. كما يتميز ايضاً المشترك البدوي بالانغلاق والتمسك باستقلال كيانه.

وكان يحكم القرية او الدوار مجلس من المشايخ هم احياناً نفس أرباب العشائر. ويسمى هذا المجلس بالجماعة، ويتخذ قراراته بالاجماع طبقاً «للعادة» وهو التقليد العام لمجموع القبائل، او طبقاً «للعرف» أي التقليد المحلي وتتعلق العادة بحقوق الافراد وأساليب نقل الملكية.

وكانت مجالس البربر هذه اشبه بالجمهوريات المحلية الديمقراطية في المناطق الوسطى والغربية للمغرب. فأعضاء الجماعة منتخبون من مجموع سكان المشترك. اما في مناطق اخرى، فالمشايخ فرسان نبلاء، ولا يخرج المجلس عن طبقتهم. وفي اغلب الاحوال، فأن العلاقة القبلية بين القرى او بين البطون اشبه بالاتحاد الفدرالي الهش الذي يتفكك بسرعة.

ج - العنصر الثالث للنمط الآسيوي: الفترات المتكررة - طالت أو قصرت - التي سادت فيها دولة مركزية ذات مهام اقتصادية في المغرب

وفي اغلب الاحيان، كانت عاصمة هذه الدولة المركزية في افريقيا (تونس)، منذ ايام قرطاجنة التي اسسها التجار الفينيقيون. ففي هذه المنطقة، تلعب الاعمال الانشائية لتخزين المياه دوراً هاماً في المحافظة على الزراعة وحياة السكان. واذا كانت تونس لا تعرف الانهار الكبيرة التي تحتاج الى السدود - مثل النيل - غير انه لا بد فيها من اقامة الآبار والخزانات للمياه الجوفية وما ترد به الامطار. وقد بدأ مثل هذه الاعمال حكام قرطاجنة، ثم جاء الرومان فصانوها وظلوا ينشئون غيرها في المنطقة الشمالية للجزائر، وحفروا الآبار الارتوازية في الواحات.[١٣] وبهذا استطاع الرومان أن يطوروا الزراعة المغربية وان يستصلحوا مساحات بوراً واسعة، واكثروا فيها من زراعة الزيتون. ويبدو ان المشتركات الفلاحية، وشركات المقاولين، وبعض الملاك الكبار ساهموا في اقامة منشآت الري.[١٤]

غير أن تاريخ المغرب باكمله - وليس تونس فقط - ملىء بتكوين الدول المركزية التي تبدأ من احدى المناطق ثم ينتشر سلطانها على البلاد، وكأن الطريق مفتوح أمام أي دويلة تقوم فتتحد الاقاليم. ولكن هذا الاتحاد لا يدوم إلا فترة قصيرة فينهار. وتقوم وحدة اخرى ذات مركز آخر وهكذا. وفي تقديرنا أن تفسير هذه الظاهرة لا يكمن فقط في احتياج تونس الى انشاءات الري وتخزين المياه. وإنما نرى الاسباب عائدة الى الضرورات الدفاعية الجماعية التي تلم شمل حلقات مترابطة من القبائل. ففي أغلب الاحوال نرى تونس مركزاً للدولة الموحدة التي عليها أن تقوم بالدفاع عن معيشة الزراعيين المستقرين فيها وتجار السواحل (قرطاج - القيروان - المهدية - تونس ألخ) ضد الرحل من الرعاة وشبه الرحل من المزارعين المتنقلين (الدولة الاغلبية). وفي أحوال اخرى نرى شبه الرحل المنتجعين (مثل قبائل الصنهاجة) هي التي تشكل مركز الدولة ضد الرحل (زناتة). وفي أحوال ثالثة نجد - على العكس - المصالح التجارية للبدو تتغلب فتصبح أساس الدولة المركزية (الدولة المرابطية).

وبالتالي، فالمهام الاقتصادية للدولة المركزية في المغرب قد تكون اقل بروزاً منها في مصر. ولكن المهام الاجتماعية (بمعنى المحافظة على نمط معين من الانتاج والمعيشة في وجه الانماط المغايرة الاخرى) تبقى ملقاة على كتف الدولة المركزي عندما توجد. ولكن الدولة في هذه الحالة سرعان ما تتولى ايضاً بقية الوظائف المميزة للنظام الشرقي، بمعنى ان تنبت المهام الاقتصادية والدينية ألخ من ارضية الاساس الاجتماعي لضرورة الدولة المركزية. وبهذا تستكمل كيانها وكأنها فوق الطبقات. ويكفي هنا ان نذكر بعض الامثلة.

فمن القرن الخامس حتى القرن السابع الميلاديين كان يحكم المغرب المحتلون «الفندل» الأريوسيون[١٥] الذين اتخذوا قرطاج عاصمة لهم. وكان بطرك كنيستهم يخضع للملك الفندالي الذي يعين الاساقفة

ويأذن باجتماع المجامع المقدسة ، ويمنح للكهنة المغاربة الكنائس والاموال التي صادرها من السلطة البيزنطية.

وكذلك نجد ان الدولة المغربية هي التي تملك الارض كلها، وتمنح الافراد حق استصلاح الاراضي التي تقع في حدود المشتركات الفلاحية. ونرى عمر بن عبدالله المرادي في العهد الموحدي يأمر بمسح اراضي المغرب كلها بقصد توظيف الخراج عليها(١٦). وظلت اراضي « المخزن » الواسعة - أي الاراضي الحكومية - ظاهرة موجودة الى ما بعد الاحتلال الفرنسي.

وقد ترتب على هذا الوضع ان تحتكر الدولة المغربية أنواعاً من التجارة والصناعة. ونعلم مثلاً أن سلطان مراكش - مولاي عبدالرحمن - قرر احتكار تجارة الجلود في ١٨٥٠ ألخ.

٢ - خصوصية النظام المغربي

سبق الاشارة الى بعض العناصر التي تشكل خصوصية النظام المغربي كشكل من اشكال النظم « الشرقية » المعتمدة على النمط الأسيوي للانتاج. ونقدم هنا بعض التفصيل.

أ - ضعف المركزية وسرعة تفككها

إن ضعف المركزية وسرعة تفككها في المغرب يشكلان أول عنصر الخصوصية المغربية بالمقارنة مع الوحدة المصرية الثابتة كالطود (الدول التوميدية ، والفندالية ، والاغلبية ، والفاطمية ، والموحدية والمرابطية ألخ).(١٧)

ب - استمرار ظهور الجمهوريات المشاعية المستقلة

فهذه الجمهوريات المشاعية لا تظهر فقط بين الفترات التي تسيطر فيها الدولة المركزية، بل واثناءها ايضاً. فالقوة الطاردة هنا ، والدافعة الى التفكك هي الناتجة من تنازعات القبائل على الاراضي الخصبة والمراعي والطرق التجارية ، وهي التي تتغلب المرة بعد المرة على روابط الدم بين البطون والعشائر ، وعلى المصالح الموحدة التي تساعد قيام الدولة المركزية. أي أن المركزية المغربية - في الفترة التي نحن بصددها - لم تكن نتيجة الانصهار الجماعي في التعلق بالمشترك الاعلى مثل النموذج المصري. بل كانت تلك المركزية هيكلاً علوياً مركباً فوق جزئيات متباينة من المجموعات المتمايزة.(١٨)

ج - والعنصر الثالث هو التباين بين أجزاء المغرب

فهناك عدم التجانس والتساوي بين أجزاء المغرب المختلفة ، ووجود نظم اكثر تقدماً في مناطق منه دون اخرى ، وتركزها بشكل خاص في تونس (افريقيا). فمنذ ان اسس الفينيقيون قرطاجنة في القرن السابع ق. م. ، انتشرت في المنطقة التونسية زراعة العنب والزيتون ، وصناعة النبيذ والزيت ، وتم استخراج النحاس من المناجم الافريقية. وكانت النبالة القرطاجنية هي التي وضعت حدوداً للتوسع الاغريقي التجاري والحربي في المنطقة ، وتحالفت مع الفرس لهذا الغرض. وكانت التجارة القرطاجنية معتمدة على المقايضة فترة طويلة ، ولكنها عرفت النقود منذ القرن الرابع ق.م. وفي القرن الثالث استطاع القرطاجنيون استغلال مناجم الفضة الاسبانية ، فزادوا ثراء ، وتركزت الاموال في ايدي البعض ، وتأسست الصناعات التحويلية المختلفة في المنطقة التونسية (الفخار والنسيج والصياغة وسبك المعادن والصباغة والعطور وحفظ اللحوم والاسماك). وكانت هذه الصناعات معتمدة جزئياً على الحرفيين والعمال الاحرار المنظمين في طوائف مهنية ، وكذلك على عدد من العبيد الحرفيين والزراعيين.

واستولت الطبقة الحاكمة القرطاجنية على الشواطيء الليبية وعلى غالبية الاراضي التونسية حيث طردت الرعاة البربر منها ، وأقامت منشآت زراعية صغيرة ولكنها مكثفة في ميداني المال واليد العاملة ، وتنتج الزيتون والعنب واللوز والعسل والشمع ، وتربي الخراف والخيل والابقار. واخضعت قرطاجنة الفلاحين الليبيين - الذين يزرعون القمح - فارضة عليهم الضرائب النوعية الثقيلة ، الأمر الذي أدى الى اندلاع العديد من الثورات الفلاحية في المنطقة.(١٩)

ومكنت هذه الانشطة قرطاجنة من ان تحتفظ بامبراطورية تجارية هائلة. وامتدت مراكزها التجارية في افريقيا الى خليج غينيا قروناً عديدة حتى بعد ان هزمتها روما على شواطيء البحر الابيض.

وفي ظل الرومان زادت زراعة العنب والزيتون انتشاراً في تونس. وتم مسح الأراضي وتحديد الحيازات الزراعية. وطرد الفلاحون من الأرض الخصبة. فأصبحوا يتجولون في الصحارى أو تحولوا الى موال للمقاولين الرومان الذين أخذوا يستأجرون الارض من ادارة الوالي. وأبقى الفندال والبيزنطيون على هذا النظام الذي يقرب من « قنانة الارض » المعروفة في مصر بعد الفتح العربي. وكانت المنطقة المغربية كلها مسرحاً للمقاومة البربرية المستمرة ضد مختلف الحكام الاجانب الذين كانوا ينشئون مراكزهم التجارية والعسكرية والادارية بالقرب من الشواطيء والطرق البحرية التي يسيطرون عليها. وعلى العكس ، فقد اتجهت الدول التي أسسها البربر بعد ذلك (المرابطية التي تلتها) الى اقامة عواصمها في داخلية البلاد.

وهكذا وجد الغزو العربي المغرب عبارة عن منطقتين اقتصاديتين مختلفتا المستوى: فتونس من جهة حيث الزراعة السلعية والصناعة الحرفية والتجارة ذات الاساليب المالية المتطورة ، وحيث التقسيم الطبقي متقدم. مما أدى الى وجود العبيد والموالي والعمال والمنتجين الصغار الى جانب الكبار في شتى الانشطة. ثم سائر المغرب حيث اليد العليا للمشاعية

البدوية وشبه البدوية، وحيث التقسيم الطبقي ما زال في أولى خطواته في معظم المناطق. وفي تقديرنا ان هذه الاوضاع تقدم تفسيراً لا لتاريخ المغرب بعد ذلك فحسب بل وخاصة للغزو الفاطمي لمصر والسمات التي أتى بها في حكمه.

ثانياً ـ الحكم العربي يطابق الظروف المغربية الخاصة

دفع الحكم العربي المغرب في نفس اتجاه التطور الذي وصفناه قبلاً:

١ ـ توزيع الارض على العرب في تونس

لقد تم الفتح العربي للمغرب على مراحل كان فيها الكر والفر. وأسس العرب قيروان في تونس عام ٦٧٠م. ثم كانت ثورة الزعيم البربري قسيلة الذي استطاع أن يوحد القبائل الجبلية والفلاحية واستولى على قيروان، ولكنه هزم في نهاية الأمر.

وفي ولاية حسان بن نعمان (٦٩٢ ـ ٧٠٥م) فرض الخراج على أهل المغرب، واعتبرت أرض الشام البزنطي وكذلك من عليها من الموالي ملكا للمسلمين. ولكن العرب اعتبروا أراضي البربر مفتوحة صلحاً، فتركوها في أيدي أصحابها يؤدون عنها المال للدولة. وأما البربر أنفسهم فاعتبرهم العرب أحراراً، وأشركهم حسان أيضاً في الجيش. وهو أمر يختلف عما حدث في مصر.(٢٠)

وبذكر البلاذري(٢١) أن عقبة بن نافع قسم أراضي أفريقية (تونس) بين المسلمين، وهو الامر الذي رفضه عمر بن العاص بالنسبة لمصر. وكذلك يشير ابن خلدون الى ان العرب الفاتحين اقتسموا مناطق المغرب وامارتها فيما بينهم، وأن أحد القادة (صالح بن منصور) استولى على اقليم الريف، فحصل من الخليفة الاموي الوليد بن عبدالملك على الاذن باحتفاظه بهذه الاراضي باعتباره اقطاعاً له.

ثم كان من يزيد بن عبدالملك أن فرض الجزية على البربر جميعاً، مسلمين وغير مسلمين، واعتبر المغرب كله دار حرب حتى بعد أن اعتنق أهله الاسلام. وقرر يزيد بن أبي مسلم عام ٧٢٠م فرض الجزية على أهل أفريقية الذين اعتنقوا الاسلام. وأما عبيدالله بن الحبحاب، فقد اعتبر البربر أنفسهم فيئاً للمسلمين وعاملهم كأرقاء. وفي العصر العباسي، اشتدت ظاهرة تكوين الضواني (أي العزب الكبرى) المملوكة للولاة العرب والعمال على البلاد وكبار القواد فضلاً عن أبناء البيت العباسي. وانتشرت البساتين الواسعة التي يروونها من مياه الآبار.(٢٢)

وكانت النتيجة اقرار نظام مزدوج في المغرب بالنسبة لملكية الارض، أي تشجيع الملكية الفردية جنباً الى جنب ملكية الارض، بمعنى استمرار فرض نمط انتاجي مخالف لمشاعية القبائل الرحل وشبه الرحل. وهو أمر كان يثير حفيظتها ويدعوها للثورة المزمنة.(٢٣)

٢ ـ تدهور الاحوال في المغرب:

يبدو أن أوضاع المغرب ـ وخاصة تونس ـ كانت مزدهرة عند الفتح العربي. ويصف بن أبي دينار مدينة درعة عند وصول عقبة اليها بأنها عظيمة بأسواقها وعدد سكانها وارتفاع عمارتها.(٢٤) ولكن الولاة الذين فرضهم الامويون والعباسيون من بعدهم لم يكن لهم هم سوى اعتصار المغاربة والعيش متطفلين. ويعمم ابن خلدون هذه الوقائع في نظرية سطرها في فصل أسماه: «في أن العرب اذا تغلبوا على أوطان أسرع اليها الخراب» فيقول:

«وأيضاً، فلأنهم يتلفون على أهل الاعمال من الصنائع والحرف أعمالهم، ولا يرون لها قيمة ولا قسطاً من الأجر والثمن والاعمال كما سنذكر هي أصل المكاسب وحقيقتها، واذا فسدت الاعمال وصارت مجاناً ضعفت الآمال في المكاسب وانقبضت الايدي عن العمل. وابذعر الساكن وفسد العمران».(٢٥)

وكانت غالبية القبائل البربرية من الفقر بحيث يستحيل على أفرادها أن يجدوا المال اللازم لتسديد الجزية المفروضة عليهم. فابتدع الولاة أمراً لم نسمع عن مثله في الفتح العربي للبلدان الاخرى، وهي ان يسدد البربر الجزية عبيداً من اطفالهم ونسائهم العرب.(٢٦) وسبق الاشارة الى ان البربر واموالهم فيئاً للمسلمين في العصرين الاموي والعباسي وزخرت أسواق الرقيق في الشرق بالاماء البربريات والرقيق المغربي، وكانت التجارة بهم مربحة مزدهرة استمرت حتى القرن السادس عشر.(٢٧)

٣ ـ انتشار الحركة الخارجية:

كان طبيعياً أن يولد هنا الصدام بين الفاتحين الجدد وبين البربر المغاربة حركات مقاومة. وكانت طليعتها تشب هنا وهناك في مختلف القبائل البدوية استكمالاً لتراث الماضي عند الرومان والبيزنطيين. وفي الاسلام، وجدت جميع الحركات الدينية المعارضة لسلطة الخلافة القائمة ممثلين لها في الشعب المغربي البربري. فكان ان انتشرت الحركات الخارجية في القرن الثامن والشيعية في العاشر، والاشعرية الموحدية في الثاني عشر والشريفية المرابطية في السادس عشر الخ. وسبق الاشارة الى سيادة الهرطقة الاريوسية أيام الفندال.

أما في الفترة التي نحن بصددها، فنرى المعارضة للحكم العربي في القيروان يأخذ شكل الخارجية، وهي التي تعتبر جميع الخلفاء من بعد عثمان ظالمين كاذبين تحل عليهم الثورة ومصادرة أموالهم، بل هو واجب مقدس. وفي نظر الخوارج المغاربة فالطهارة المعنوية أهم شأناً دينياً من الطهارة المادية. وفي اغلب الاحيان لا يعتبر المذنب هنا يستحق جهنم فقط بل هو عدو الجماعة المؤمنة. وذهب البعض منهم الى احلال دمه.

ومن أهم الحركات المغربية الخارجية الفرقة الاباضية التي تبعت عبدالله بن اباض، وتكون جماعة منفصلة يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للمعرفة الدينية، ولكنهم يتخذون الرأي في الحكم على الامور دون الاجماع والقياس. وهناك نحلة تذهب الى حد بعيد، وهي الصفرية التي تبعت أبا عناف، وتقبل نظرية القعود أي المهادنة المؤقته ازاء المسلمين الأخرين، والتقية أي اخفاء الفرد لحقيقة ايمانه. اما الفرقة الازرقية، فهي اشدها جميعاً، وتقول بمذهب الاستعراض أي قتل الاعداء وأسرهم.(٢٨)

وفي عام ٧٤٠ تقريباً، قاد صالح بن طريف قبيلة البرغواطة في المغرب الاقصى في حركة صفرية. ثم أعلن نبوءته وأنكر القرآن وادعى أنه تلقى من الله قرآناً جديداً باللغة البربرية وبه ٨٠ سورة. وفرضت الحركة على أفرادها الطرد من الجماعة حداً للكذب والقتل حداً للاغتصاب، ومنعت معاشرة الجواري والزواج من غيرها من المسلمين. وحرمت أكل لحم رؤوس الحيوانات والبيض والديوك. واستمرت هذه النحلة قائمة مدة ثلاثة قرون تقريباً.

وفي نفس الفترة تقريباً (منتصف القرن الثامن)، ثارت قبيلة المطغارة تحت زعامة السقا الصفري «ميسرة»، فقتلوا العامل على طنجة، واستولوا على المدينة. ثم اتسع نطاق دولتهم حتى شملت بلاد المغرب من برقة شرقاً حتى المحيط الاطلسي غرباً. وهزموا حنضلة عام ٧٤٢. ولكن بقاياهم أسسوا دويلات صفرية صغيرة في المناطق الداخلية، ومنها دولة تلمسان ملوية التي قامت تحت زعامة أبي قرة من ٧٤٢ الى ٧٨٠، ومنها دولة سجلماسة التي دامت فترة طويلة، وسنعود اليها فيما بعد. ولكن تجدر الاشارة الى الدويلة التي أسسها زعيم الغمارة من قبيلة المجاسة عام ٩٢٥ تقريباً بالقرب من تطوين (تطوان) في المغرب الاقصى. وكان هذا الزعيم المسمى بـ «حاء ميم» قد ألف قرآناً باللغة البربرية احتوى على قسم بالايمان بحاء ميم وأبيه أبي خلف وشقيقته تانسيفت. والغى حاء ميم الوضوء، واكتفى بصلاتين بدلاً من خمسة، واختصر صيام رمضان على أيامه الاخيرة.

بيد أنه من أهم الدول الخارجية الدولة المدرارية في سجلماسة التي أسسها بربر مكناسة من بطون زناتة في حوالي عام ٧٥٧م (١٤٠هـ)، ودامت قرنين، الى ٩٥٨، حين استولى عليها جوهر الصقلي. وكان يتزعم هؤلاء الصفريين عيسى بن مزيد أو يزيد الملقب بالاسود. وكانت سجلماسة مركزاً تجارياً هاماً للمنتجات الغذائية الواردة من الوديان والشواطيء وكذلك للرقيق السوداني المستجلب عبر الصحراء والذي أستخدم كنقود مدة طويلة.

والدولة الخارجية الهامة الثانية هي دولة تاهرت (أو تيهرت) الاباضية التي أسسها عبدالرحمن بن رستم الذي استولى على قيروان، وطرد منها السنيين ثم هزم جيشه في طرابس، فانسحب الى هضاب تيارت العليا عام ٧٦٠. وكانت تاهرت احدى المحطات التجارية العظمى في المنطقة، فتزرع حولها الحبوب والبساتين والازهار بفضل وسائل الري الصناعي. وتمتليء أسواقها بالبضائع الواردة عبر صحراء افريقية ومن مراسي الشواطيء ومن السودان(٢٩). ولكن ثروتها الاساسية تأتي من التبادل بين الرعاة البدو والفلاحين شبه المستقرين الذين ينتجون الحبوب.

واشتهر حكام هذه الدولة الخارجية التسووية بالكفاف وسمو الاخلاق وطهارة اليد. وكان أفرادهم منتجين ولا يحملون ألقاباً بل يسمون أئمة. وليس الامام منهم سلطاناً وان كانت قراراته تمس النشاط العام والخاص على السواء. وهو محاط بالفقهاء ذوي النفوذ المعنوي الكبير، وان لم يشكلوا هيئة ذات سلطة ادارية. واشتهر أحد الائمة الرستميين ـ المدعو «أفلح» ـ بأنه أمر بصنع أواني واسعة يوزع الطعام فيها على الشعب(٣٠). ورغم التدين الشديد لأهل الدولة الرستمية، إلا أنهم عرفوا بالسماحة الكبيرة مع الاديان والنحل الأخرى. وقد جمع غير الاباضيين من التجار في تاهرت ثروات كبيرة(٣١). وسقطت الدولة الرستمية أيضاً تحت ضربات الجيش الفاطمي عام ٩٠٩.

وأخيراً، فهناك الثورة الخارجية التي قادها أبو يزيد الزناتي المعروف بأبي حمارة، في ٩٤٣. فأقام مجلساً من المشايخ يحكم دولته، وتلقب هو بشيخ المؤمنين. وقد وصلت جموعه المسلحة حتى القيروان والمهدية.

هذه هي أهم الحركات الخارجية التي كان البدو والبربر من الرعاة جنودها، وصغار الحرفيين والصناع (السقاء، الحمار ألخ) قادتها، والتي ارتبطت الى حد كبير بحركة التجارة العابرة بالمغرب بين شواطيء البحر الابيض وداخلية القارة الافريقية. وقد أرسل الخلفاء الفاطميون ضدهم قبيلتي بني هلال وبني سليم من عرب مصر لسحقها في منتصف القرن الحادي عشر.

ثالثاً ـ صعود القوة المغربية:

سبقت الدولة الاغلبية (٨٠٠ــ٩٠٩م) قيام الخلافة الفاطمية في المغرب. وفي الظروف التي احاطت بحكم بني الأغلب في القيروان، والتناقضات التي اعتملت بداخل المجتمع المغربي حينذاك، نجد تفسيراً للتطورات التي جرت عندما تولى الفاطميون في المغرب ثم مصر.

١ـ النهضة الاقتصادية العامة:

عم الازدهار الاقتصادي تونس في العهد الأغلبي. فنمت زراعة الحبوب وانتشر الزيتون في منطقة سوسة بالقرب من تونس، ثم الكروم والفسدق. واشتهر ريف القيروان بالخضر والفاكهة مثل التين. وكانت بساتينها تشكل مسطحات مدرجة للاستفادة الكاملة بالمياه الموجودة. وزرع القطن في الزاب، والكركم في فرطاج وقصب السكر في قستيلية وقابس التي انتشرت فيها أيضاً زراعة الموز.(٣٢)

وكذلك شهدت أفريقية الاغلبية نهضة صناعية. ففي مدينة مجانة التونسية استغلت مناجم الحديد والاثمد (الانتمون) والفضة والرصاص. وكانت هذه المعادن تستعمل في قاعدة سوسة البحرية بشكل خاص. وكذلك قامت في القيروان صناعة الزجاج

والخزف المطعم بالميناء ، واشتهرت تونس بالنسيج (الطراز)(٣٣) واستخراج الزيت وصناعة الأبسطة والمنتجات الجلدية.

ونشطت التجارة الداخلية، وخاصة في أسواق منستير وقسنطينة وطرابلس وتونس والقيروان. كما ازدهرت التجارة البحرية في موانئ قابس وصفاكس وتونس، وخاصة بعد أن استولى الأغالبة على جزيرة صقلية، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على الجزء الغربي من البحر الأبيض.

ولكن الذين استفادوا من هذه النهضة الاقتصادية كانوا أساسا العرب من كبار الملاك وقادة الفرق العسكرية. ثم المزارعين الأغنياء، وهم «الأفاريق» أي المنحدرون من الرومان واللاتين. اما أفراد الطبقات الدنيا من البربر أو من أصل رومي، فلم تتقدم حالتهم تقدما يذكر. وكان الحرفيون منهم على الخصوص يصطدمون بالاجراءات الاقتصادية الصادرة من الحكومة المركزية لصالح الحكام، فكثيرا ما تزعمت طوائفهم المنظمة الصفوف حركات المقاومة الثورية ومثال ذلك اضراب الأسواق في عام ٨٨٨ احتجاجا على التعديلات التي أجراها ابراهيم بن الأغلب في العملة(٣٤).

وأما الطبقة التي في القاع، فهي العبيد. ومنهم الصقالبة المستجلبون من أوروبا الشرقية، وبعض المغاربة من الذميين السابقين، والبربر والزنوج الآتين من أواسط أفريقيا والسودان.

وقد تأثرت الطبقات الشعبية المغربية بالمجاعات التي حلت في ذلك العهد، وخاصة القحط عام ٨٧٣-٨٧٤ الذي اقترن بالطاعون والأوبئة، ومجاعة عام ٨٧٩-٨٨٠ التي اصطحبها ارتفاع شديد في اسعار الحاجيات.

٢ـ نشاط تجاري واسع

كانت الدولة الأغلبية مقدمة للفاطميين في نشاطها التجاري الخارجي بصفة خاصة. فكان للقيروان مركز ممتاز في تصدير القمح المغربي وخاصة إلى الاسكندرية والرقيق السوداني إلى بلاد المشرق. وكانت تونس تستورد زيت الزيتون من مناطق طرابلس وتعيد تصديره إلى صقلية وايطاليا.

وفي عهد الأغالبة، كانت القوافل التجارية تخترق الصحراء المغربية إلى بلاد السنغال والنيجر والسودان حيث يتوافر الذهب والرقيق. وسبقت الاشارة إلى مدينة ـ سجلماسة ـ عاصمة الدولة الرستمية الخارجية ـ باعتبارها مدخلا من مداخل الطرق التي تسير عليها القوافل.

وكانت الرسوم المفروضة على هذه التجارة تملأ خزانة الاغالبة. فمكنت هذه الثروة ابراهيم الثاني من أن يضرب الدراهيم الصحيحة وزنا.

وتمكنت الدولة الاغلبية من أن تلعب دوراً رئيسياً في تجارة البحر الأبيض جنباً الى جنب المدن الايطالية. فانتزعت صقلية من أيدي البيزنطيين عام ٨٢٧ ثم استولت على جزيرة مالطة (٨٦٨) وبعض الثغور الايطالية الهامة (سيراقوزة في ٨٧٨، باليرمو وريجيو عام ٩٠٠). وحاول آخر الأغالبة استكمال سيطرتهم على البحر الأبيض بالاستيلاء على مصر، فجهز جيشا وقاده يريد قتال ابن طولون، ولكنه لم يستطع تنفيذ مخططه(٣٥). بيد أن غارته هذه انبأت بالتوسع المغربي في العهد التالي أي الدولة الفاطمية. كما أن النشاط التجاري الخارجي للمغرب في ظل الاغالبة ترك اثراً شديداً على اقتصاده في تاريخه اللاحق، وأعطى وزناً سياسياً كبيراً لفئات التجار والصناع المغربية.(٣٦)

٣ ـ النظام الشرقي الاغلبي

كانت الدولة الاغلبية مركزية، تشابه نظمها هيكل الدولة العباسية الشرقي. فأحاطت البيروقراطية بالأمير، واشتملت على الوزير والحاجب وصاحب البريد والسكرتارين والكتبة الاداريين وجيش الموظفين من الموالي والعرب.

وكون ابراهيم الاول جيشاً دائماً يعيش جنوده على الراتب دون الاقطاع ، وقد وفدوا الى تونس من خرسان او كانوا من الرقيق والمرتزقة الزنوج. وقامت الصراعات بين هذا الجيش والقوة العربية القديمة من المضربين في المدة بين ٨٠٠ و ٨٣٠، تغلب فيها المرتزقة في نهاية الامر ، وخاصة بعد الاستيلاء على صقلية. وكذلك وقفت القبائل البربرية موقف العداء من الجيش الأغلبي. وليس غريباً بعد ذلك ان تناصر كتامة الفاطميين ، فتشكل القوة الاساسية في اقامة خلافتهم بالمغرب ثم مصر.

وقد كان للاغالبة سياسة اقتصادية وخاصة في مجال الري الصناعي. فأقاموا العديد من خزانات المياه الكبرى («المواجل») والقنوات العليا الموصلة للماء ، ونشروا استعمال السواقي.

وفرض بنو الأغلب الخراج على جميع الاراضي، سواء كان المنتفع بها ذمياً أم مسلماً. وجبوا العشور نقداً لا عيناً ، وحملوا البضائع في حركتها واسواقها رسوماً غير شرعية ، وهي امور اثارت حفيظة مختلف الفئات من المغاربة ، وخاصة البربر. ويبدو انهم فرضوا ايضاً نوعاً من السخرة لتعبئة العمالة اللازمة لانشاءات الري. وضيقوا الخناق على التجار والحرفيين عن طريق نظام الحسبة. ولذلك ، فرغم الازدهار الاقتصادي الذي سبق الاشارة اليه ، تكونت ضد الحكم الاغلبي أرضية من السخط العام هيأت المناخ لقيام حكم الشيعة الاسماعيلية المعارضة « للمؤسسة الخليفة » القائمة.

وهنا ايضاً نجد ان بطون بني كتامة ـ من قبائل صنهاجة ـ استطاعت أن تتولى طليعة هذه الحركة المعارضة. فقد كانت كتامة تتمتع باستقلال نسبي ازاء الحكم الاغلبي وولاة الثغور إذ، كانت تصرف حصيلة العشور والزكاة المجموعة لديها صرفاً محلياً لمصلحة المعوزين منهم ، دون تسديد هذه الحصيلة للدولة الاغلبية.(٣٧) وبهذا كانوا ركيزة جيدة تبدأ منها حركة الفواطم في عملية انتزاع السلطة من الاغالبة.

وكذلك، فلكون كتامة من القبائل المزارعة والراعية الغنية وشبه المستقرة، فقد كانوا أيضاً قاعدة طبيعية لحرب الفواطم ضد الدول الخارجية في سجلماسة وتاهرت وغيرهما.

رابعاً - انتصار الفاطميين في المغرب

استطاعت الحركة الفاطمية أن تخدم المصالح الخاصة لهؤلاء التجار - من المغاربة وغيرهم - الذين يتخذون الشواطيء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض مركزاً لنشاطهم. واعتمدت الخلافة الفاطمية في تحقيقها لهذه الأهداف على قوة سياسية كبيرة مكونة من صغار المنتجين والتجار البربر الذين كانوا يصطدمون بعجز الاغالبة عن الانتقال الى مستوى أوسع من السيطرة الاقليمية. كما أن الفاطميين استندوا على قبائل الصنهاجة - وكتامة أساساً - كقوة محاربة والتهم بسبب نظمهم الاقتصادية باعتبارهم من المزارعين والرعاة المنتجعين (نصف الرحل) الذين يولفون بين النشاط العائلي والجماعية العشيرية. فكانت كتامة تعادي كبار أصحاب الاراضي والتجار والامراء في شمال تونس، وتعادي الحكم الأغلبي الاستبدادي بجنوده المرتزقة الأجانب. ولكن كتامة كانت تعادي أيضاً التسوويين من البدو والبربر الفقراء الذين يشكلون قاعدة الحركة الخارجية.

وان هذا المزج السياسي بين تلك الفئات الاجتماعية المختلفة التي ساندت الحركة الفاطمية في مراحلها الأولى يفسر لنا لماذا استطاعت أن تنطلق من المغرب، ولماذا نجحت في الاستيلاء على مصر أولاً ثم على جزء كبير من الامبراطورية الاسلامية. كما أنه يلقي ضوءاً على الجذور الفكرية لمواقف الفواطم عموماً.

١- الفاطميون يحاربون الأغالبة والخوارج

كانت قبائل صنهاجة - كما رأينا - تزعم أنها تنحدر من أصل حميري. ولعل هذا كان السبب في أن الامام الفاطمي كلف مندوبه أبا عبدالله بالذهاب أولاً لدى داعي اليمن ابن حوشب حتى يسهل له الاتصال بحجاج كتامة في مكة.

ومهما كان الأمر، فمن الملفت للنظر أن تنخرط كتامة تحت لواء أبي عبدالله في سرعة عجيبة، وينضبط أفراد القبائل ومجموعاتها في تنظيماته العسكرية والسياسية الدقيقة. وتتحد هذه القوة الضاربة بفضل روابط الأخوة والمساواة في الله[٣٨]. وفي الوقت نفسه نجد أبا عبدالله يلتزم بسياسة مبدئية، فنراه يرفض الخراج المجبي من أهل طبنة بعد الاستيلاء عليها (عام ٩٠٦) على أساس أن المسلمين ليس عليهم خراج في أموالهم، ورده الى اصحابه[٣٩].

وبفضل قوة كتامة المحاربة، لم يستطع أبو عبدالله فقط أن يحرر عبيدالله المهدي من الأسر في سجلماسة، بل استولى على القيروان عام ٩٠٩، وأسقط بذلك الأسرة الأغلبية. فقامت مكانها الخلافة الفاطمية. وفي نفس الوقت استولى الجيش الاسماعيلي الفاطمي على تاهرت، العاصمة الخارجية الأخرى[٤٠]. وبعد ذلك بسنتين أمر الخليفة عبدالله المهدي بقتل أبي عبدالله ... وتذكرنا هذه الحادثة بقتل الخليفة العباسي المنصور لأبي مسلم الخرساني الذي قاد الحركة الثورية ضد الأمويين.

وفي ٩٢٠ أسس الخليفة الجديد عاصمته «المهدية» على شبه جزيرة في تونس. فكان ميناؤها نقطة انطلاق للاسطول الفاطمي الى الشرق، كما كانت حصونها مانعة في وجه الهجمات المحتملة من البربر.

هوامش :

(٢) في خطابه إلى انجلز بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢، يشير ماركس الى «وجود علاقة عامة، منذ أن بدأ التاريخ وسط جميع القبائل الشرقية، بين استقرار جزء من القبائل والحياة البدوية المستمرة للاخرى» ... وعندما نتحدث في هذه الدراسة عن التناقض بين الصحراء والحضر، لا نعني مفهوما جغرافيا اقليميا بحتا، وان كان هذا الأساس له تأثير كبير، وخاصة في البداية. وكذلك لا نقصد مفهوما اثنيا صرفا. بل ننظر بصفة خاصة الى ماهو موجود من تقسيم العمل الاجتماعي بين الصحراء والحضر، وبالتالي أثر ذلك على التشكيل الطبقي والعلاقات الطبقية المترتبة على علاقات الانتاج.

(٣) J. ABUN-NASR: "A History of the Maghrib." Cambridge, University Press, 1971, p.p. 9/10.

(٤) انظر مثلاً: Leo AFRICANUS: "The History and Description of Africa" London-Haykloyt Society, 1896, Vol. 1, p. 154.

(٥) L. GOLVIN: Le Magrib Central a l'epoque des Zirides". Paris, Arts et Metiers graphiques, 1957, p. 27.

(٦) احسان حقي: «تونس العربية» - بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣، ص ١٠.

(٧) M. HADJ-SADOK, ed.: "Description du Maghreb"- Alger, Carbonel, 1949.

(٨) ENCYCLOPEDIA of ISLAM: Art. "Berbers".

(٩) C. DEBBASCHI: "Le republique tunisienne" Paris, Pichon et D. Auzias, 1962, p. 174.

(١٠) انظر: J. COULEAU: "La paysannerie marocaine" Paris, C.N.R.S., 1968.

(١١) اهتم ماركس بمتابعة تطور الملكية الزراعية في الجزائر وأشكالها الانتقالية المختلفة.

(١٢) عنوانا الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني: «في العمران البدوي والأمم الوحشية».

(١٣) C.A. JULIEN: "Histoire de Afrique du Nord" - Paris, Payot, 1931, p. 170.

(١٤) S. GSELL, et all.: "Histoire de l'Algerie"- Paris, Boivin, 1929, p. 35.

(١٥) من الهرطقات المسيحية في ذلك الوقت.

(١٦) جميلة موسى: «المغرب الاسلامي» - ط ١، قسطنطينة، ١٩٦٩، ص ١٩٥.

(١٧) E.F. GAUTIER: "Le Passe de Afrique du Nord" - Paris, Payot, 1942, p.p. 11/12.

(١٨) S. GSELL: Op. cit., p. 17.

(١٩) R. CORNEVIN: "Histoire de l'Afrique" - T. 1, Paris, Payot, 1967, p. 127.

(٢٠) عبدالرحمن بن محمد الجيلالي «تاريخ الجزائر العام» جزءان، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ١٨٩/١٩٠.

(٢١) (البلاذري (احمد بن يحيى بن جابر): «كتاب فتوح البلدان» - القسم الاول، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، ص ٢٦٨ : ٢٦٩.

(٢٢) د. محمود اسماعيل: «سقا القيروان والثورة الاجتماعية في المغرب» - مجلة الكاتب ؛ القاهرة : العدد ١٤٨ : يوليو ١٩٧٣ : ص ١١٠/١١٢

(٢٣) أنظر مقدمة ابن خلدون - الجزء الثاني : الباب الثالث : الفصل الثالث عشر المسمى: «في انه اذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة : أقبلت الدولة على الهرم». مما يعني في نظره أن غنى الطبقة الحاكمة

تبادل الاطر المادية والروحية لبعض المجتمعات !

ثم : هل ينكر منكر : وجود الالاف من ابنائنا في جامعات العالم ، يعبون العلم عبا ، وسيعودون من هناك محاطين بهالة الكفاءات ! دون الكثير من بصماتها !!! لعلهم في ذلك معذورون ! بعدما سحقت الكفاءة في ساحتهم الوطنية : ولا اظن ذلك الا فسحة من زمن تختم بالاعتراف بكفاءة العناصر التي اعدت هنا . وبذلك يعاد الاعتبار لثقافتنا ومؤسساتها الثقافية . ونحن لذلك لمنتظرون !

مع كل ذلك . تبقى السمات الروحية والقيم الذاتية ، والعلاقات والروابط الاجتماعية سمات خاصة تمتاز بها الامم عن غيرها : لانها ظاهرات ملتصقة بالانسان ، اكثر منها مزاجا عابرا يمكنه التخلص منه متى شاء !

الخلاصـــة :

ان مهمة ثقافية شاقة ، تقع على عاتق المثقفين ممن يعنيهم الامر لابد ان تاخذ طريقها الى اذهان المواطنين ، عبر المدرسة والجامعة ، عبر المعمل والحقل ، عبر الاذاعة والتلفزيون ، في الجرائد والمجلات ، في المسرح والسينما . ولا تعفي نفسها من هذه المهمة ، لا المنظمات الشعبية ، ولا المؤسسات المهنية ، ولا التجمعات الفنية والادبية ، نريد معارض وعروضا وبحوثا ، وقصائد واقاصيص ! تفجر في الانسان طاقاته الفكرية الكامنة ! وتخلصه من اساليب التفكير التقليدي الجامد ، وتسمو به بعيدا عن مصالحه الانانية ، ومظاهره الشخصية ، واهتماماته الفردية التافهة الوقتية ، التي هي الى النزوعات البرجوازية اقرب ، وعن طموحات الجماهير ابعد .

نريد مساهمات جادة من علماء الامة ، واهتمامات فائقة من مفكريها ، نريد تظافرا فكريا جادا ومتناسقا ، يبدا من البيت ... وينتهي في اجهزة الدولة المختلفة ، لايجاد المواطن الانسان ، الذي يخلص في عمله بلا مراقبة ، ويتعامل مع الاخرين ، عبر جسور الثقة، وينظر الى مهمته ، نظرتين !. الاولى . نعود عليه بمردود اقتصادي جيد ، والثانية ، تعود على المجتمع ، بفائدة عامة !. ان غرس هذه القيم ، كفيل في استغلال ملايين الساعات المهدورة في المقاهي ومنتديات المتعة غير البريئة ، وتحويلها الى عمل نافع للفرد والمجتمع، وبذلك سيكون الوقت سيفا لنا ، لا علينا ، فهل اقترح الغاء النرد والدومينة ،.. وايجاد المكتبة الخاصة بالمقهى ، مع بقية وسائل شحذ الفكر من شطرنج او غير ذلك ، ليجد خامل الذهن ، نفسه محاصرا بالثقافة وعناصرها من كل جانب ؟.

لعل البعض سيصمني بالمثالية !.. لكنها ــ على اية حال ــ محاولة لا تخلو من امل !.

الهــوامش

(١) حازم مشتاق ، فلسفة الاستغلال الثقافي ، مقال منشور في « آفاق عربية » البغدادية عدد ٤ لسنة ١٩٧٥ كانون الاول ، ص ١١٩ العمود الثاني ، وكذلك راجع ص ٨ من مقدمة مستلة من مجلة الكتاب البغدادية ، الصادرة في تشرين الثاني لسنة ١٩٧٢ ، تحتل ص ١٥٠ ــ ١٦٠ من اصل المجلة .

(٢) آفاق عربية ص ١٢١ العمود الثاني عدد ٤ لسنة ١٩٧٥ ، والمستل ص ٨ .

(٣) كذلك ص ١٢١ العمود الثالث .

(٤) د. ياسين خليل ، حديث منشور في جريدة البلد البغدادية بتاريخ ١٩٦٥/٨/٦ بين اهمية الفلسفة في المجتمع وضرورة تدريسها في الاعدادية .

(٥) كذلك .

(٦) د. ياسين خليل : راجع الشباب والتيارات الفكرية .

(٧) راجع دليل مناهج الدراسة في قسم الفلسفة / جامعة بغداد ، لعراس خاص بعد سنة ١٩٧٢ .

(٨) د. حسام الالوسي : بحث بعنوان ، الفلسفة في المعاصرة والمعتقد ، نشر في مجلة الثقافة الجديدة البغدادية في عدد حزيران ١٩٧٣ العدد ٤٩ ص ٢٨ ــ ٦٨ .

(٩) علي الحاتري : بحث بعنوان ، التراث الفلسفي ، منشور في مجلة الثقافة الجديدة البغدادية عدد ٥٠ : تموز ١٩٧٣ ص ١٢٤

(١٠) ايضا ص ١٢٥ .

(١١) حازم مشتاق ، مستل مجلة الكتاب البغدادية ص ١٠ ، في تشرين الثاني ١٩٧٢ .

(١٢) قارن بين ما ورد في مستل مجلة الكتاب ص ٧ ــ ٨ وبين ما منشور في آفاق عربية ص ١١٩ وص ١٢١ .

(١٣) مشتاق : آفاق عربية عدد ٤ ص ١١٨ لسنة ١٩٧٥ .

(١٤) ايضا ص ١١٨ ــ ١١٩ .

(١٥) د. يحيى هويدي ، حياد فلسفي القاهرة ١٩٦٢ .

(١٦) د. محسن مهدي : محاضرة القيت على طلبة قسم الفلسفة ، كلية الاداب ــ جامعة بغداد ، مطلع ت٢ لسنة ١٩٧٥ .

(١٧) ماجد السامرائي : مقال بعنوان : الثقافة الثورية بين الوعي والممارسة .. جريدة الثورة القراء ، العدد ٢٢٦٨ في ١٩٧٥/١٢/٢٨ بغداد .

(١٨) اخبرنا الاستاذ د. محمد الجابري ــ رئيس قسم الفلسفة في جامعة الرباط ، ان طالب الاعدادية الادبي يدرس اسبوعيا (٨) ساعات فلسفة ، والعلمي (٣) ساعات . ويحتل القسم هناك مركز الصدارة في القبول ، تليه الطبية والهندسة وغيرها . ومثل هذا في الجزائر وتونس ومصر .

(١٩) مثل د. محمد الجابري ود. علي سامي النشار من المغرب ، والفنوغي من تونس وابو ريان من مصر .

(٢٠) راجع مقدمة طريق الفيلسوف لـ جان فال ترجمة د. احمد حمدي محمود ، مراجعة د. ابو العلا عفيفي ، مؤسسة سجل العرب ــ سلسلة الالف كتاب ، القاهرة ١٩٦٧ . وراجع : آفاق المعرفة ، لـ وايت الاس وجماعة ، من جماعة من الاساتذة باشراف عبد الهادي المختار نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت . وراجع علي الحاتري ، في الفكر العربي ، العدد ، سنة ١٩٦٠ ، آفاق المعرفة . وراجع اوزوالد اشبنجلر ، تدهور الغرب .